معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان
تطبيقها على مؤسسات التعليم العالي الخاصة المنشأة
خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٢

إعداد

سعيد بن سالم بن محمد الوهيبي

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التربية

مركز التربية والتنمية البشرية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

٢٠٠٣ م

ملخص البحث

إنّ عملية اعتماد مؤسسات التعليم العالي من أهم الطرق الحديثة للمحافظة على جودة التعليم العالي، فهي الضامن الأكيد لتطوير وتحديث البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.

لقد سعت هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن مفهوم الاعتماد وأهميته وأنواعه، فربطت بين الاعتماد والجودة العلمية من ناحية، وارتفاع معدلات التنمية من ناحية أخرى . وقد اتّضح ذلك من خلال سعي مؤسسات التعليم العالي إلى طرح برامج وتخصصات متنوعة تخدم خطط التنمية، وحرصها على تقديم جودة علمية تمنحها السمعة العلمية المطلوبة وبالتالي سعي أولياء الأمور والطلاب للحصول على فرصة تعليمية بها.

إن عملية اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها المختلفة من الضرورة بمكان لإضفاء الصفة القانونية على العملية التعليمية وبالتالي تعزز من عملية الانضمام إلى الاتفاقيات الاقتصادية والعلمية وتدعم عملية تبادل الاعتراف.

لقدحرص العديد من الدول على إنشاء مؤسسات اعتماد رسمية تتولى القيام باعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي، وتبين هذه الدراسة قيام الحكومة في سلطنة عمان بالموافقة لمؤسسات القطاع الخاص على إنشاء مؤسسات للتعليم العالي نظرا لازدياد عدد خريجي الثانوية العامة ولرغبة الحكومة في إفساح المجال للقطاع الخاص للإسهام في عملية التعليم العالي، ولكي لا تكون عملية الاستثمار في هذا المجال الحيوي هادفة الى الربح المادي فحسب، قامت الحكومة بإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم هذه العملية ،كما أوضحت الدراسة دور مجلس الاعتماد بالسلطنة في اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي الخاص.

واستنادا على المعلومات والبيانات التي توفرت له اقترح الباحث بعض المعايير لاعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي الخاصة، كما قدّم عددا من النتائج والتوصيات التي تدعم من موقف هذه الدراسة على اعتبار أنها الدراسة الأولى في مجال اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان.

Abstract

Accreditation is one of the most efficient means to maintain the quality of the institutions of higher learning and ensure their continuous updating of their programmes.

The present study has attempted to provide a clear and comprehensive review of accreditation including its concept, importance and classification. It has demonstrated the close link between accreditation and quality on the one hand and socio-economic development on the other. Such a relationship manifests in the institutions' efforts to link their educational programmes with the government's development plans, and their resolve to provide quality education that would yield them both repute and higher turnout of candidates.

In addition to its importance at the local level, accreditation, being a source of legitimacy, opens new educational and economic prospects entailed in international treaties and mutual recognition between countries.

Many countries have founded official accreditation bodies in order to regulate the running of institutions of higher learning and evaluate their programmes. In this regard, the study highlights the Sultanate's decision to allow private investors to establish private institutions of higher learning as part of its efforts to meet the increasing demand on higher learning and to stimulate the private sector to assume a larger role in the Country's economic development. In order to prevent private investment in the higher education field from turning into a purely commercial venture guided exclusively by material benefits, the Omani government issued a number of rules and regulations aimed at controlling the whole enterprise. The study then emphasized the role of the Accreditation Board in the assessment of the performance and programmes of the institutions of higher learning.

The data available to this pioneering study allowed the researcher to draw a number of general recommendations pertaining to the criteria espoused in the accreditation of private institutions of higher learning and the evaluation of their programmes.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and in quality, as a thesis for a degree of Master of Education.

Ahmad Mohammad Hassoubah
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and in quality, as a thesis for a degree of Master of Education.

Ismaiel Hassanein Ahmed
Examiner

This thesis was submitted to the Centre of Education and Human Development and is accepted as partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Education.

Ahmad Marzuki Hj. Zainuddin
Director,
Centre of Education and Human Development

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: Said Salim Mohammad Al-Wahaibi

Signature: _____ Date: 22. 09. 2003

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٠٣ محفوظة لـ: سعيد بن سالم بن محمد الوهيبي

معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: تطبيقها على مؤسسات التعليم العالي الخاصة المنشأة خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٢

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل من دون إذن مكتوب من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

١. اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: سعيد بن سالم بن محمد الوهيبي

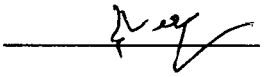

التوقيع

2003 - 09 - 22

التاريخ

إلى والدي العزيزين

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"
(الإسراء- ٢٤)

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل شكري وخالص امتناني لجميع الأفراد والمؤسّسات الذين أسهموا بفضل دعمهم المادي والمعنوي في تحويل هذه الرسالة من حلم إلى واقع ملموس. وعلى رأس هؤلاء جميعا معالي وزير التعليم العالي **الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري** صاحب فكرة الكتابة في موضوع الاعتماد. وقد عكس دعم زملائي في الوزارة و لا سيما **المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة** لهذا الجهد وعيهم وإيمانهم بتوجّهات معالي الوزير وحرصه الدائم على النهوض بمستوى المؤسسات التعليمية لترجمة التطلعات السامية إلى واقع حي يستفيد منه الفرد والأمة.

و لم تكن المرحلة العمليّة أقلّ يسرا حيث تضافرت جهود الهيئة الإدارية والأكاديمية في مركز التربية والتنمية البشرية لتجعل من تجربتي في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا رحلة علمية خصبة ومفيدة. وإني لأعبر عن صادق شكري وعرفاني للأستاذ **محمد سهاري نورالدين** مدير المركز وأعضاء هيئة التدريس على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم السديدة. وصفوة هؤلاء **الدكتور أحمد محمد حسوبة** الذي كان علاوة على إشرافه على هذه الرسالة وإثرائها بآرائه الثاقبة وخبرته الواسعة سندا دائما وصدرا رحبا ضرب بتفانيه ودماثة خلقه المثل للمدرس المسلم المؤمن برسالته التربوية.

ولهؤلاء جميعا أدعو الله صادقا أن يوفقهم في مساعيهم الحميدة ويجزيهم من لدنه خير جزاء إنه سميع مجيب الدعاء.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخّص البحث بالعربية	ب
ملخّص البحث بالإنجليزية	ج
صفحة القبول	د
الإقرار	ه
حقوق الطبع	و
الإهداء.....	ز
شكر وتقدير	ح
المحتويات	ط
الفصل الاول: مدخل البحث	١
مقدمة	١
مشكلة البحث	٣
أهداف البحث	٤
أسئلة البحث	٤
أهمية البحث	٥
حدود البحث	٦
منهج البحث وأدواته	٦
مصطلحات البحث	٨
التعليم العالي	٨
التخطيط للتعليم العالي	٨

مؤسسة التعليم العالي ٨
الاعتماد ٩
الترخيص ٩
الاعتماد العام ٩
الاعتماد الخاص ١٠
الجودة ١٠
المعيار ١١
المعادلة ١١
التقييم ١٢
المرسوم ١٢
الدراسات السابقة ١٢

الفصل الثاني: التعليم العالي في سلطنة عمان ومعاييره ٢٥
التعليم العالي في سلطنة عمان ٢٨
البعثات الخارجية ٣٢
مؤسسات التعليم العالي الحكومية ٣٣
جامعة السلطان قابوس ٣٣
كليات التربية ٣٦
كلية الشريعة والقانون ٣٦
معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد ٣٦
كلية القيادة والأركان..... ٣٧
الكليات العليا للتقنية ٣٧
كلية الشرطة ٣٧
معاهد العلوم الصحية ٣٧
مؤسسات التعليم العالي الخاصة ٣٨

إجراءات إنشاء الجامعات الخاصة..... ٣٨
إنشاء الكليات والمعاهد العليا الخاصة ٤١
معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي ٤٣
هدف المؤسسة ٤٥
تنظيم الإمكانات ٤٦
الانفتاح والشخصية الاعتبارية ٤٧

الفصل الثالث: عرض وتحليل البيانات ٥١
المستوى الأكاديمي ٥٢
نسب المدرسين والطلاب ٥٣
الارتباط بمؤسسات خارجية ٥٥

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات ٥٩
نتائج البحث ٥٩
التوصيات ٦٣
المصادر والمراجع ٦٦

الفصل الأول

مدخل البحث

مقدمة

تشهد العملية التعليمية تطورات سريعة ومتلاحقة نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في مختلف مجالات الحياة. ويعتبر التعليم العالي القوة الموجهة للتنمية في أية دولة، ويقاس التطور الحضاري والتقدم الاقتصادي لدولة ما على قدر ما تقدمه مؤسساتها التعليمية من ابتكارات واختراعات وبحوث علمية أصيلة تسهم في رقي المجتمع وازدهاره.

والتعليم العالي هو الأداة المباشرة لتطوير وتنمية الموارد البشرية، ومن أهم ميادين الاستثمار التي تهدف إلى رفع كفاءة الفرد وزيادة الإنتاج العام .ويتوقف نجاح عملية التنمية لدولة ما على كفاءة مواردها البشرية. إضافة إلى ذلك فإن الرغبة في التجديد والتقدم التكنولوجي، يتطلبان دراسات وبحوثا علمية لاستيعاب كل جديد والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

ونظرا للتوسع الكمي الكبير في التعليم العالي وزيادة عدد مؤسساته وتنوع برامجه العلمية وتعدد الدرجات العلمية التي تمنحها هذه المؤسسات وكذلك تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الدول النامية ، ووجود هوة واضحة بين زيادة عدد الخريجين وتدني مستواهم العلمي. لذا اهتم الكثير من الدول بموضوع اعتماد وتقييم مؤسسات التعليم العالي بها للحفاظ على مستوى الجودة والارتفاع به.

وما يزال بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة يواجه صعوبات وتحديات ليس أقلها من وصف تجربتها بالسعي إلى الربحية في مجال التعليم العالي ، إلى جانب عدم الاستقرار الإداري والأكاديمي فيها، وعدم كفاءة بعض أعضاء هيئة التدريس، وكذلك تقييد بعض الإجراءات لقدراتها وتحجيم دورها.

وركز العديد من الدول على دراسة الجوانب المرتبطة باعتماد مؤسسات التعليم العالي لرفع مستوى جودتها وذلك على أثر انخفاض المستوى التعليمي بصفة عامة. حدث

ذلـــك على سبيل المثال في الخمسينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا وفي غيرها من دول العالم .

وقـــد تـــزايد الاهـــتمام بمعـــايير الاعتماد وتحقيق الجودة في التعليم منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين وبخاصة في الثمانينيات بسبب عوامل فرضتها ظروف تلك الفـــترة ومـــن أهمها التغيرات الاقتصادية المصاحبة للانفجار المعرفي والتكنولوجي وهذه التغيرات تعتبر السبب الأساسي وراء زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي، حيث تميزت هذه الفـــترة بظهور الإنتاج الآلي واستخدام الكمبيوتر، والإنتاج النووي، والليزر وغير ذلك، وقـــد أثرت هذه التغيرات في تركيبة العمالة والتي تغيرت جذريا في عقدين أو ثلاثة على الأكـــثر، فالوظائف الأقل مهارة والتي تتطلب جهدا بدنيا قد اختفت تقريبا، وهناك طلب متزايد وسريع على المتخصصين الماهرين الذين يجيدون إنجاز أعمال مرتفعة التعقيد، فضلا عن تمكنهم من استيعاب التكنولوجيا السريعة.

وقـــد اعتمدت سلطنة عمان مشروعا تنمويا يهدف إلي النماء الاقتصادي والثقافي ويأتي هذا التطور في ظل تطور اقتصادي معرفي تنافسي على مستوى العالم، وإن نجاح هذا المشروع التنموي للسلطنة يعتمد بشكل أساسي على فعالية نظام التعليم العالي بها.

ونتـــيجة لزيادة عدد خريجي التعليم الثانوي بمختلف الفروع والتخصصات ولعدم مقدرة مؤسسات التعليم العالي الحكومي على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي التعليم الـــثانوي، ونتـــيجة لـــزيادة الإقبال على التعليم العالي فقد صدرت المراسيم والتشريعات والقوانين التي تنظم عملية التعليم العالي الخاص بالسلطنة.

وفي فـــبراير ١٩٩٦م صـــدر مرسوم سلطاني بالموافقة على إنشاء كليات خاصة بالســـلطنة تتولى القيام بتدريس نوع أو أكثر من التخصصات العلمية أو الفنية بعد المرحلة الثانوية مما يخدم احتياجات خطط التنمية في السلطنة وسوق العمل بها.

وسعيا للحفاظ على جودة التعليم العالي ولضمان مستوى عال للمتخرجين من مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالسلطنة، ولضمان الحصول على الاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي في الدول الشقيقة والصديقة، ولسهولة تعزيز الاتفاقيات والمشاركات في المجالس العلمية والمهنية، ركز المسئولون عن

التعليم العالي بالسلطنة على ضرورة أن تحظى مؤسسات التعليم العالي الخاص في عمان على السمعة العلمية المتميزة محليا وعربيا ودوليا، ولذلك كان من الأهمية بمكان وجود معايير اعتماد عالية المستوى تكون الضمان الأكيد للمحافظة على جودة التعليم العالي.

وقد عمل الباحث في مجال اعتماد وتقييم المؤسسات التعليمية بسلطنة عمان لمدة تزيد على عشر سنوات، لذا اعتبر أحد المهتمين بموضوع الاعتماد،وكان تركيز المسئولين على ضرورة وجود مواطنين متخصصين في مجال الاعتماد للمعرفة التامة بأحوال وإمكانات التعليم العالي بالسلطنة، ومن هنا كانت فكرة القيام بهذه الدراسة.

مشكلة البحث

يعتبر موضوع اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتقييمها أمرا بالغ الأهمية، خاصة في ظل التنافس القائم حاليا بين المستثمرين، وتعطش الكثير منهم إلى إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بغية الربح السريع، ولكي لا يغفل المستثمرون أهمية الحفاظ على جودة التعليم العالي حيث إنهم يهتمون بالجانب الربحي فقط، برزت أهمية وجود وكالة للاعتماد تضع معايير محددة للاعتماد تتميز بالمرونة والتأقلم مع معطيات العصر وتحافظ على جودة ونقاء التعليم العالي.

وقد اكتسب مفهوم الاعتماد و الاهتمام به تزايدا ورسوخا ملحوظين في ظل التغيرات **الاقتصادية** المصاحبة للانفجار العلمي والتكنولوجي. وفي ظل التوسع العلمي وزيادة إقبال أفراد المجتمع على مؤسسات التعليم العالي، قامت مؤسسات مستقلة للاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف المحافظة على جودة التعليم العالي، ولخلق جو التنافس، وتشجيع البحث العلمي بين مؤسسات التعليم العالي لزيادة معدلات النماء بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة. ونتيجة للشهرة الكبيرة لوكالات الاعتماد الأمريكية ولتميز مؤسسات التعليم العالي الأمريكية فقد حرص العديد من الدول على إنشاء وكالات اعتماد رسمية تقوم بمهمة الاعتماد والتقييم، ورغبة من الباحث في تقديم دور متميز لموضوع الاعتماد بسلطنة عمان فقد ارتأى القيام بهذا البحث لكي يكون تطبيق معايير الاعتماد والحفاظ على جودة التعليم العالي بالسلطنة مبنين على أسس علمية ووفق أعلى المستويات العالمية وبما يناسب ظروف وإمكانات التعليم العالي بالسلطنة.

أهداف البحث

إن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لمشاركة القطاع الحكومي بسلطنة عمان في إقامة مشاريع خدمية شجعت العديد من المستثمرين على إنشاء مؤسسات للتعليم العالي الخاص وذلك لتلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي نتيجة للتقدم التكنولوجي والعلمي الهائلين والمتلاحقين واللذين لا يمكن اللحاق بهما إلا من خلال مواصلة التعليم والحصول على الدرجات العلمية المختلفة. ولكي لا تكون تلك الزيادة في الكم على حساب النوعية ومستوى الجودة في التعليم العالي، ولكي لا يهبط مستوى المؤسسات التعليمية ومن ثم ينخفض مستوى خريجيها فلا يقدرون على المنافسة وإثبات الذات في سوق العمل، كان لابد من التفكير فيما يضمن جودة التعليم العالي بعد أن فتح أبوابه للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، ومع التفكير في ضمان الجودة كان هناك تفكير في ضمان الاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي القائمة في سلطنة عمان والدول الأخرى.

من هنا كانت فكرة هذه الدراسة التي تسعى إلى إيجاد معايير مقننة وتطبيقها على مؤسسات التعليم العالي الخاص بالسلطنة قصد تحقيق مستوى الجودة العلمية في تلك المؤسسات لتتمكن من أداء نشاطها الأكاديمي على أفضل صورة، و تحقيق الجودة بتلك المؤسسات يضمن ارتفاع مستوى خريجيها فيزداد الطلب عليهم في سوق العمل، الأمر الذي يسهم في رفع معدلات التنمية بالسلطنة.

أسئلة البحث

يأمل الباحث أن يجيب من خلال المناقشة المستفيضة للتشريعات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة وتحليل البيانات المتوفرة حولها على الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم الاعتماد في التعليم العالي؟

٢- ما معايير الاعتماد المناسبة لظروف وإمكانات التعليم العالي الخاص في السلطنة؟

٣- ما أهمية اعتماد مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالسلطنة؟

٤- ما مدى إسهام اعتماد مؤسسات التعليم العالي الخاصة في رفع معدلات التنمية بالسلطنة؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كون التعليم العالي الخاص بسلطنة عمان مازال حديثا نسبيا إذا ما قورن بمثيله في العديد من الدول، ونظرا إلى تنامي دور القطاع الخاص في مجال التعليم العالي، ولكي لا يفلت زمام الأمور إذا ما اتجهت تلك المؤسسات إلى تحقيق الربح السريع وإغفال المضمون أو الهدف الرئيسي من قيامها، فإن وجود معايير مقننة للاعتماد واستمرار عملية التقييم الذاتي والخارجي لتلك المؤسسات سوف يخدم العملية التعليمية والتنموية بالسلطنة، ونظرا إلى أن مؤسسات التعليم العالي الخاص أصبحت ضرورة اجتماعية ووطنية تفرضها الظروف وسياسات الخصخصة السائدة في العالم ، وحيث إن هذه التجربة ما تزال في بداية العهد والتأسيس في السلطنة، وحتى لا ينجرف المستثمرون وراء الربح السريع وإغفال الجودة العلمية، فلابد من وضع ضوابط قانونية لضمان نوعية جيدة من التعليم العالي، تلك الضوابط التي تتمثل في شروط الاعتماد العام، وشروط الاعتماد الخاص، ومعايير الجودة.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها ستساعد على تحقيق الجودة العالية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة بسلطنة عمان وتحقيق مكاسب داخلية وخارجية، سواء أكان ذلك عن طريق الإقبال على الالتحاق بهذه المؤسسات ورفع معدلات التنمية، أم كان بهدف الحصول على الاعتراف المتبادل مع مؤسسات التعليم العالي الخارجية، أو سهولة الانضمام إلى الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وجود معايير واضحة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي.

وترجع أهمية الاعتماد العام والاعتماد الخاص إلى أنهما يحققان عدة أهداف منها:

- النهوض بمستوى التعليم العالي بالسلطنة.

- تـــنويع مجالات التخصص المهني بما يتناسب مع حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- تمكـــين مؤسسات التعليم العالي من الارتقاء بقدرتها على التقويم والتطوير الذاتيين لتحسين برامجها الأكاديمية وتطويرها وتنويعها.
- إعـــادة الاعتماد الخاص أو ما يسمى باعتماد البرامج Programme Accreditation أو تكراره يهدف إلى استمرارية الحفاظ على مستوى أكاديمي جيد للبرامج، يمكن الخريج من مواكبة تطورات العصر ومستجداته.

حدود البحث

شملت هذه الدراسة مؤسسات التعليم العالي الخاصة الحاصلة على ترخيص لمباشرة مهامها الأكاديمية في السلطنة، والتي تم إنشاؤها في الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٧إلى غاية ٢٠٠٢م، وكذلك تحليل التشريعات والقوانين المتعلقة بالتعليم العالي الخاص بالسلطنة.

ولمـــا كـــان اهتمام هذه الدراسة متركزا على مرحلة مباشرة النشاط الفعلي فقد اســـتثنى الباحـــث مؤسســـات التعليم العالي التي حصلت على ترخيص مبدئي الا أنها لم تستوف معايير الاعتماد العام حتى يتسنى لها مباشرة نشاطها الأكاديمي لاسيما التدريس.

وتأكيدا على أهمية الإحاطة بالتجارب التعليمية والتنظيمية الأخرى والإستفادة منها في رفع مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتحقيق الجودة على صعيدي البرامج والخريجين، فقد قام الباحث بدراسة تحليلية لمعايير الاعتماد التي تطبقها نخبة من الدول على مؤسساتها التعليمية و القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم العالي الخاص في تلك الدول.

منهج البحث وأدواته

تفرض طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمناسبته لمشكلة البحث والهدف منه. فمن أجل رصد وتحليل الجهود العلمية في مجال الاعتماد، وتحديد معايير الاعتماد، ومؤشرات الجودة المناسبة للتعليم العالي بالسلطنة، فضّل الباحث استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم أساسا على العملية الوصفية التحليلية لمؤسسات التعليم

العالي الخاصة بالسلطنة، حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات والبيانات عن أعداد الطلبة الدارسين بتلك المؤسسات، وعدد أعضاء هيئة التدريس، ونوعية البرامج والمناهج والمرافق والتجهيزات وكل ما يتعلق بالمؤسسة من شؤون مالية وإدارية.

وقد اعتمد الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة على المستندات والوثائق والوسائل والأدوات التالية:

- التشريعات والقوانين الخاصة بالتعليم العالي الخاص في سلطنة عمان.
- الوثائق والتقارير الموجودة بوزارة التعليم العالي بسلطنة عمان عن مؤسسات التعليم العالي الخاص بالسلطنة.
- الزيارات الميدانية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة بالسلطنة.
- المقابلات الشخصية لأعضاء مجلس مؤسسة التعليم العالي وهيئة التدريس والطلاب بالمؤسسة المعنية.
- المقابلات الشخصية للمسئولين والمهتمين بشئون التعليم العالي بالسلطنة.

وقد قام الباحث بجمع معلومات وبيانات إحصائية عن عدد طلاب مؤسسات التعليم العالي الخاص بالسلطنة وكذلك عدد أعضاء هيئة التدريس وتفاصيل البرامج والتخصصات التي تطرحها كل مؤسسة تعليمية.

تم الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة عن طريق الجهات المختصة بالإشراف على مؤسسات التعليم العالي الخاص بوزارة التعليم العالي بالسلطنة، وكذلك عن طريق الزيارات الميدانية لتلك المؤسسات.

واعتمد الباحث إلى جانب ما سبق ذكره على مراجعة الدراسات النظرية والعملية السابقة لمعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في دول أخرى، بهدف الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال الاعتماد ومستوى الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

مصطلحات البحث

- التعليم العالي **Higher education**

كـــلمة التعليم مشتقة من العلم وهو إدراك الشيء بحقيقته. والتعليم العالي يقصد به في هذه الدراسة جميع أنواع التعليم والبحوث على المستوى التالي للمرحلة الثانوية، ويتاح الالـــتحاق بهذا النوع من التعليم لكل من حصل على شهادة أو لقب يثبت أنه قد أتم بـــنجاح الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها طبقا لما تقرره الدولة المعنية من شروط في هذا الصدد[1].

- التخطيط للتعليم العالي **Higher Education Planning**

التخطيط عبارة عن عملية متصلة منظمة ، والتخطيط في التعليم العالي رسم مشروعات للعـــناية بالعملـــية التعليمية والفنية واستثمار الجهود فيها إلى أقصى حد، وأن يكون التخطـــيط محققا لأهداف الدولة، متمشيا مع التطور المنشود، مشتملا على خطوات التنفـــيذ، مبنيا على الواقع وفي حدود الإمكانات مدعما بالإحصاء والنماذج والأمثلة، وعـــلاج المشـــكلات بحلـــول واقعـــية ملائمة للإمكانات ومسايرة لمقومات المجتمع وأهدافه[2].

- مؤسسة التعليم العالي **Higher Educational Institution**

وهـــي هيئة متخصصة كالجامعات والكليات والمعاهد العليا والتي تقوم بتقديم التأهيل الأكاديمي المناسب لما بعد المرحلة الثانوية وتقوم بمنح شهادات ودرجات علمية[3].

---

[1] تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو، باريس ١٣ نوفمبر ١٩٩٣م.

[2] إبراهيم عصمت مطاوع، التخطيط للتعليم العالي. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣م. ص ٤٥٩.

[3] وزارة التعليم العالي بسلطنة عمان، التشريعات الخاصة بالتعليم العالي الخاص في سلطنة عمان ،٢٠٠١م.

- **الاعتماد Accreditation**

الاعـــتماد حســـب تعريفهالإجرائي هو النتيجة التي تبين مقدرة المؤسسة على تحقيق الهـــدف الذي أنشئت من أجله وذلك من خلال تحقيق حد أدنى من المواصفات التي يجـــب أن تتوفر في المؤسسات المشابهة لتتمكن من القيام بعملها، وتتضمن هذه العملية في التعلـــيم العـــالي مرحلـــتين متتابعتين تكمل إحداهما الأخرى وهما الاعتماد العام والاعتماد الخاص.

- **الترخيص Licence**

التعريف الإجرائي للترخيص هو حصول مؤسسة التعليم العالي على هذا الترخيص يعني اســـتيفاؤها لمعايير الاعتماد كما يعني السماح لها بالبدء بمباشرة نشاطها الأكاديمي بعد التأكد من استيفائها لمعايير الاعتماد.

- **الاعتماد العام Institutional Accreditation**

وهـــو يعـــني ثبوت مقدرة مؤسسة التعليم العالي على تحقيق الهدف العام من وجودها كمؤسســـة تعليم عال وتوفير المتطلبات الضرورية لتحقيق ذلك الهدف والمقدرة على تطويـــر أهدافها بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبما يتواءم وحاجات المجـــتمع وأن توفـــر في ســـبيل تحقيق الهدف ما يلزم من الإمكانات البشرية والمادية، وتشـــمل معايير الاعتماد العام التنظيم العلمي لمؤسسة التعليم العالي، التنظيم الإداري، المـــباني والمرافق والتجهيزات العلمية والمصادر والتقنيات التعليمية التي توفرها مؤسسة التعليم العالي[٤].

---

[٤] وزارة التعليم العالي بالمملكة الأردنية الهاشمية، الجامعات الأهلية وكليات المجتمع بالأردن والقوانين المنظمة لها، ١٩٩٧م. ص٥٤.

- الاعتماد الخاص **Programme Accreditation**

وهو ثبوت قدرة المؤسسة على تنفيذ برنامج أكاديمي محدد، ومن أهم العوامل التي تؤثر على اعتماد البرنامج أهدافه، وإدارته ،وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، والخطة الدراسية وتوفر المختبرات والوسائل التعليمية والتقنيات الحديثة للتعليم والخدمات المكتبية والفعالية الأكاديمية، وتشمل معايير الاعتماد الخاص تجهيزات المختبرات والمشاغل والوسائل التعليمية، والمؤهلات العلمية والخبرات التي يتوفر عليها أعضاء هيئة التدريس، و الكتب والمصادر والمراجع العلمية المتخصصة[٥].

- الجودة **Quality**

وأصل الكلمة جيد، والجيد- ككيّس ضد الرديء، وجمعها جياد[٦]. وجودة التعليم العالي أو تجويده الجودة الشاملة يعني تجويد التعليم العالي، أي جعله ملائما من حيث دوره ومكانته في المجتمع ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم والتمويل العام، وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقا من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق تتغير باستمرار، ويتمثل ضمان الجودة أو النوعية بشكله المحسوس والأكثر أهمية في نوعية البرامج الأكاديمية وما تتطلبه من ملاءمة للتوقعات المهنية، ومدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقديم البرنامج وتطويره، وبما أن المعايير قد تختلف من ميدان إلى آخر فإنه يمكن القول إجمالا بأن معايير الجودة في التعليم العالي تكمن في العناصر التالية:

---

[٥] نفس المرجع. ص٧٨.

[٦] الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس ، ١٩٨٣م.

- هيئة التدريس.
- المناهج الدراسية.
- المرافق التعليمية[٧].

- المعيار **Criterion**

المعيار في الفلسفة نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء. ومـــنه العلـــوم المعيارية، وهي المنطق والأخلاق والجمال ونحوها. وجمعها معايير[٨]. ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها هي المؤشرات التي يمكـــن مـــن خلالها التأكد من قدرة المؤسسة أو البرنامج الأكاديمي على استيفاء شروط الاعتماد الموضوعة في هذا الشأن[٩].

- المعادلة **Equivalence**

عادل بين الشيئين: وازن بين الشيئين. و عادل الشيء بالشيء: سواه به وجعله مثله قائمـــا مقامه. ومنه معادلة الشهادات، والتي يقصد بها في مجال التعليم العالي، قبول السلطات المختصة(الحكومية أو غير الحكومية) في الدولة المعنية بتلك الشهادة أو المؤهـــل العـــلمي على أن يخول حامله أن يعامل وفقا لنفس الشروط المطبقة على الحاصلين في الدولة المعنية على مؤهل مماثل يعتبر مناظرا للمؤهل الأجنبي المذكور، سواء من أجل الالتحاق بدراسات على مستوى التعليم العالي أو مواصلة الاشتراك في أنشـــطة الـــبحوث أو ممارسة مهنة ما، إذا كانت ممارسة هذه المهنة لا تقتضي اجتياز امتحان أو لا تتطلب إعدادا إضافيا خاصا، أو لجميع هذه الأغراض معا[١٠].

---

[٧] رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، ندوة مفهوم الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي من أجل الارتقاء بنوعية التعليم، ، القاهرة ١٩٩٧م

[٨] الطاهر أحمد الزاوي، مرجع سابق.

[٩] رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي- مرجع سابق.

[١٠] اليونسكو، مرجع سابق.

- التقييم **Evaluation**

من قيّم، ونقول قيم الشيء تقييما: قدّر قيمته. والتقييم في مجال التعليم العالي هو تقييم النوعية، وهو عبارة عن زيارات تقوم بها فرق خارجية وهو ما يطلق عليه التقييم الخارجي، كذلك تقوم بعض المؤسسات التعليمية بعملية تقييم ذاتي للتأكد من تطبيق معايير الاعتماد، فبالإضافة إلى التحسين المباشر للمؤسسة أو البرنامج، فإن من الأهداف الرئيسية لعمليات ضبط النوعية أن تصبح هذه الإجراءات والعمليات قوة مستديمة في تحسين التعليم العالي. ولذلك فإن من المبادئ الرئيسة لمفهوم وآلية ضمان النوعية في التعليم العالي هو أن تكون العملية والمعايير المعتمدة معروفين لدى الأكاديميين خاصة والمجتمع عامة، وأن تقوم المؤسسة المعنية بتقييم ذاتي بناء على هذه المعايير قبل أن يباشر بالتقييم الخارجي، بمشاركة فاعلة من قبل أعضاء هيئة التدريس، لما لدورهم من خصوصية في نشاطات التعليم العالي جميعها ولما لهم من مكانة خاصة في هرم الكفاءات[١١].

- المرسوم **Decree**

وهو ما تصدره السلطة العليا في البلاد (رئيس الدولة أو الملك أو السلطان) كتابة في شأن من الشئون فتكون له قوة القانون. والمرسوم بقانون: قانون ذو صيغة تشريعية تصدره السلطة العليا[١٢].

الدراسات السابقة

تعتبر عملية الاعتماد من التوجهات الحديثة نسبيا في مجال التعليم العالي. ولعل هذا ما يفسر ندرة الدراسات و البحوث في هذا المضمار. وبالإضافة إلى قلتها فإن هذه الدراسات

---

[١١] رمزي سلامة، ضمان النوعية في التعليم العالي، المفهوم والدواعي والآليات، ، بيروت، ١٩٩٧م.

[١٢] الشيخ عبد الله البتان، معجم الوافي للغة العربية.

عادة ما تأخذ شكل تقارير تعدّها وكالات متخصصة في الاعتماد. وأهم تلك الدراسات في مجال الاعتماد هي التي تصدر عن وكالات الاعتماد الأمريكية وقد حصل الباحث على بعضها. إلاّ أن الباحث قد لمس تزايدا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم في اهتمام المفكرين المسلمين والعرب بمسألة الاعتماد. وقد تجلى هذا الاهتمام في تنامي عدد المؤلفات التي تطرقت إلى مسألة الاعتماد جزئيا أو كليا وكذلك إقبال بعض المفكرين على ترجمة نخبة من المؤلفات الأجنبية التي التمسوا فيها نفعا لمؤسسات التعليم العالي والقائمين عليها. ورغم ارتياح الباحث لهذا التطور الملحوظ فإن ضيق مجال هذه الدراسة لن يسمح بعرض كل الدراسات المشار إليها. ولما كان الانتقاء أمرا حتميا فإن الباحث قد حصر اهتمامه على الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث. ومن أبرز المؤلفات التي اهتمت بقضايا التعليم العالي واستراتيجياته وفلسفته وتاريخه وتطوره، وقدم مؤلفوها مقترحات وتوصيات في هذا المجال:

١- الدراسة التي أعدها د. عبد الرزاق الفارس[١٣] عن التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تطرق فيها إلى دور مؤسسات التعليم العالي في إعداد القادة، والدور الرئيسي الذي تلعبه في رسم الخطط التنموية للدولة. وفي معرض تحليله للواقع التعليمي في دولة الأمارات لاحظ المؤلف تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي منتقدا في ذات الوقت ضعف الصلة بين تلك المؤسسات وسوق العمل. وتذكر هذه الدراسة أهمية التخطيط للتعليم العالي باعتباره استثمارا يلقى قبولا ودعما من مختلف فئات المجتمع.

٢- الدراسة التي قام بها د. علي أحمد مدكور[١٤] في مجال التعليم العالي في الوطن العربي وقد أبرزت هذه الدراسة أهمية الفلسفة الاجتماعية في نشوء فلسفة تربوية تتحدد من خلالها الأهداف الكبرى للتعليم العالي. وعلى ضوء هذه الأهداف توضع السياسات

---

[١٣] عبد الرزاق الفارس، التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. ندوة الثقافة والعلوم، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦.

[١٤] علي أحمد مد كور، التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل. دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠.